

# الفصل الأول

## مصر

يبدأ تاريخ مصر حوالى سنة ٣٠٠٠ ق.م، والتي بدأت معها الهجرات السامية من الجزيرة العربية، والتي ظلت تتسرب وتتدفق خلال العصور القديمة، ثم في عصور الأسرات المالكة الأولى إلى أن كان عصر المكسوس. وخضعت مصر إلى حكم الفرس، واليونان، والرومان، وأخيراً دخلت مصر في العهد الإسلامي. فمصر بالفتح العربى دخلت عصراً جديداً وكان دخولها نطاق العروبة والإسلام مما قواها ودعمها، فأصبحت مصر خلال عصور التاريخ الإسلامى قلعة من قلاع الإسلام قامت فيها دول قوية، وكثيراً ما أغرت حكامها بالاستقلال، فاستقل بها، الطولونيون، ثم الإخشيديون، ثم دخلها الفاطميون واتخذوها عاصمة لخلافتهم، ثم انتقلت مصر من حكم الفاطميين إلى حكم الأيوبيين، وقامت بدور هام في حماية الأمصار الإسلامية من الغزو الصليبي، وقامت بعد الدولة الأيوبية دولة المماليك فكان فيها سلاطين عظام، مثل السلطان «قطز» الذي هزم المغول في عين جالوث، فصد بذلك هذا التيار المدمر، وحمى غربى العالم الإسلامى من ويلاته. وقد بقى سلاطين المماليك، والشعب في مصر يكافحون الخطر الصليبي إلى جانب الخطر المغولى ويردونه عنهم وعن بلاد الشام، وهكذا كانت مصر مركز الثقل في العالم الإسلامى، وظلت مصر تحت الحكم المملوكى إلى أن خضعت للحكم العثمانى في أوائل القرن العاشر الهجرى (السادس عشر الميلادى). ودخلت مصر نطاق الدولة العثمانية فأفاد العثمانيون. من علمها وحضارتها، إذ انتقل مع السلطان الفنانيين، والمفكرين، والعلماء إلى استنبول بصفتها أصبحت عاصمة الدولة الكبيرة، ومركز الحركة، حيث أفاد من فنههم وعلمهم وخبرتهم حتى كانت الحملة الفرنسية على مصر.

وكانت فكرة احتلال مصر لأهمية موقعها الجغرافية والاقتصادية قد راودت الأوساط الفرنسية مراراً في القرن الثاني عشر الهجري (الثامن عشر الميلادي) لأسباب كثيرة، منها الحرب الصليبية التي ما انقطعت في يوم من الأيام، ومنها الإفادة من خيرات مصر، ومنها رغبة فرنسا في تكوين إمبراطورية فرنسية في الشرق لغزو الهند، وجعل البحر المتوسط بحيرة فرنسية، وذلك من أجل القضاء على النفوذ البريطاني في الهند والشرق ضمن الصراع والتنافس الاستعماري القائم، وهناك أسباب أخرى ثانوية للحملة منها إبعاد نابليون عن فرنسا للتخلص منه، وحماية التجار الأجانب في مصر. ويعد الكثير من المؤرخين الغربيين أن تاريخ مصر الحديث يبدأ بالحملة الفرنسية، ولكن المؤرخين المسلمين يعدون هذه الحملة بدءاً لانتشار الفساد، ودخول الوهن إلى منفوس.

### الحملة الفرنسية على مصر :

انطلقت الحملة من ميناء طولون الفرنسي في ذي القعدة ١٢١٢ هـ (أيار ١٧٩٧ م)، وكانت تتكون من أربعين ألف جندي بقيادة نابليون بونابرت، فوصلت إلى الإسكندرية (خليج أبي قير) بعد شهرين، واستولت على المدينة، واستمرت الحملة في سيرها، فاستولت على دمنهور، ثم الرحمانية، ورشيد، ثم توجهت الحملة إلى القاهرة بعد وقوع معركة فاصلة قرب الأهرام، وتقهقرت جيوش المالك إلى الصعيد، ووزع نابليون منشوراً باللغة العربية بهدف توطيد نفوذه في مصر، وادعى بأنه جاء لينقذ المصريين من الحكام الظالمين، وأضاف أنه يحترم القرآن، وأن الناس جميعاً متساوون عنده، كما ادعى أنه مسلم، وأن الفرنسيين أيضاً مسلمون. وواضح تماماً أن هذا المنشور كان فيه تودد وتزلف من نابليون إلى شعب مصر. ولكن المؤرخ المصري المعاصر للحملة «عبدالرحمن الجبرتي» كشف كذب نابليون وسوء نيته عندما وصف دخول الفرنسيين إلى الأزهر الذي انطلقت منه الثورة على هؤلاء: «وبعد هجعة من الليل، دخل الافرنج المدينة كالسيل، ومروا في الأزقة والشوارع كأنهم الشياطين أو جند إبليس، وهدموا ما وجدوه من متاريس.. ثم دخل أولئك الوغود إلى الجامع الأزهر. وهم راكبون الخيول، وولجوه من الباب الكبير، وخرجوا من الباب الثاني، حيث موقف الحمير، وداسوا فيه المشاة بالنعالات، وهم يحملون السلاح والبندقيات، وتفرقوا

في صحنه ومقصورته، وربطوا خيولهم بقبلته، وعاشوا بالأروقة والحجرات. وكسروا القناديل والسهارات، وهشموا خزائن الطلبة والمجاورين الكتبة، ونهبوا ما وجدوه من المتاع والأواني والقصاع والودائع. ودشتوا الكتب والمصاحف على الأرض، وداسوها بأرجلهم ونعالاتهم، وشربوا الشراب، وكسروا أوانيهم، وألقوه بحصنه ونواحيه، وكل من صادفوه به عروة من ثيابه وأخرجوه، ووجدوا في بعض الأروقة إنساناً فذبحوه، ومن الحياة أعدموه، وفعلوا بالجامع الأزهر، ما ليس عليهم بمستنكر، لأنهم أعداء الدين، وأخصام متغلبون، وغرماء متشمتون، وضباع متكالبون، وأجناس متباينون، وأشكال متعاندون. وتنبهوا بعض الديار بحجة التفتيش على النهب وآلة السلاح والضرب، وخرجت سكان تلك الجهة يهرعون وللنجاة بأنفسهم يطالبون، وانتهكت حرمة تلك البقعة بعد أن كانت أشرف البقاع.

ومهما يكن من أمر، وبعد أن استقر نابليون في القاهرة، عمل على تنظيم جهاز يدير بواسطته أمور البلاد، فدعا كبار العلماء وشيوخ الأزهر، والاعيان، وكلفهم اختيار أعضاء الديوان الذين كان عليهم مشاركته في الحكم، وبعد هذا الاجتماع تم الاتفاق على تأليف الديوان من الشيخ السادات، والشرقاوى، والبكرى، والصاوى، والفيومى، والعريشى، والسيد عمر مكرم نقيب السادات الأشراف وغيرهم، غير أن نابليون اختلف مع هؤلاء الرجال في أمور كثيرة منها الضرائب، والغرامات، وقطع رواتب الأوقاف للفقراء، ومصادرة الدور والمنازل، والمساجد. والمباني الأثرية وهدمها، وانتهاك حرمة الأزهر، وتمزيق المصاحف إلى غير ذلك مما أثار هياج الشعب المصرى، فكانت ثورة القاهرة الأولى والتي نتج عنها تعطيل الديوان الوطنى، وإعدام المشايخ، ومصادرة أملاكهم. وفقد نابليون كل إمكانية للتعاون مع الشعب المصرى، وانتشرت الاضطرابات في باقى أنحاء القطر المصرى.

وفقدت الحملة الفرنسية كل أمل لها بالسيطرة على مصر بعد أن قضى على الأسطول الفرنسى في خليج أبى قير بالاسكندرية على يد الأسطول الانكليزي. هذا فضلاً عن تعاون الدولة العثمانية، وبريطانيا في القضاء على الحملة الفرنسية بالتعاون مع الشعب في مصر وفي بلاد الشام، حيث فشلت الحملة الفرنسية على

بلاد الشام، ولم تستطع احتلال «عكا» فتركها نابليون وعاد إلى فرنسا. وخلال وجود الحملة الفرنسية في بلاد الشام قامت ثورة القاهرة الثانية التي فشل نابليون في القضاء عليها فغادر البلاد إلى فرنسا سراً، وترك مكانه (كليبر) ليفاوض السلطة (الدولة العثمانية) بشأن الجلاء عن مصر، وتم توقيع اتفاقية العريش ١٢١٥ هـ (١٨٠٠م) بين فرنسا والعثمانيين إلا أن هذه المعاهدة لم تنفذ بسبب تدخل انكلترا وإصرها على جلائهم دون أسلحة، فرفض (كليبر) الذي قتل على يد سلمان الحلبي، وقامت انكلترا بالتدخل عسكرياً، فأجبرتهم على الجلاء في شهر ربيع الآخر ١٢١٦ هـ (أيلول ١٨٠١م). ولم يكن تدخل انكلترا في مصر لحماية الدولة العثمانية أو الشعب المصري بقدر ما هو تحقيق لأطماعها في احتلال مصر والسيطرة عليها إما عن طريق المماليك الذين أصبحوا يؤيدونها، أو عن طريق احتلالها المباشر كما حدث في حملة «فريزر» ١٢٢٢ هـ (١٨٠٧م) التي فشلت بسبب مقاومة الشعب المصري لها. والذي لاختلف عنه فرنسا عن انكلترا.

وبعد خروج الفرنسيين من مصر، بقيت القوات الانكليزية فيها مع بعض القوات العثمانية فحصل تسابق وتنافس بين المماليك والعثمانيين للاستئثار بالسلطة مما مهد السبيل أمام محمد علي للاستيلاء على مصر، فالمماليك يعدون أنفسهم أصحاب الحق الشرعي وتساندهم بريطانيا للإفادة منهم، والعثمانيون كانوا يرون أنهم أنقذوا مصر من الفرنسيين بالقوة، وكانوا يرغبون في خروج الانكليز لتعود البلاد إلى حظيرة الدولة العثمانية. فاضطر الانكليز للخروج من مصر عام ١٢١٨ هـ (١٨٠٣م) بعد توقيع صلح «إميان» مع فرنسا، ولكنها عادت لاحتلال مصر كما أشرنا (١٢٢٢ هـ) غير أنها فشلت.

وكانت بعض آثار الحملة الفرنسية على مصر إيجابية مثل: معرفة النظام، والاتصال بالعلم، ووجود مطبعة، ورسم مصور لمصر، ومعرفة الأسلحة الحديثة، كما كانت هناك آثار سلبية منها: انتشار الخمر، والمجاهرة بالمعصية، والاعتداء على الحرمات، وكل ذلك غير من طبيعة الشعب وأفسد أخلاقه.

وهكذا عاد العثمانيون إلى مصر، وبدأوا بإبعاد أمراء المماليك عن الحكم، كما عينوا الولاة الواحد بعد الآخر، وكان آخرهم خورشيد باشا، ولكن أمراء الشعب انتخبوا محمد علي ليكون والياً عليهم، وأجبروا السلطان العثماني على أن يصدر

مرسوماً بتعيينه (محمد علي) ليكون حاكماً على مصر وكان ذلك عام ١٢٢٠ هـ (١٨٠٥م)، فوافق السلطان على ذلك، وطلب زعماء الشعب من محمد علي أن يحكم بموجب الشريعة، وأن يزيل المظالم والأعمال غير المشروعة، وأن لا ينفرد بأعماله دون استشارة الشعب وزعمائه فوافق محمد علي.

### محمد علي وبناء الدولة الحديثة في مصر :

تولى محمد علي ولاية مصر عام ١٢٢٠ هـ (١٨٠٥م)، واتسم عهده بانتهاج سياسة داخلية مختلفة عما سبقها، وأخرى خارجية. أما الداخلية فقد وطد سلطانه بادىء الأمر ففضى على المعارضين لحكمه من المماليك (مذبحة القلعة) والجنود الألبان والأتراك وغيرهم (وأرسلهم في حملات عسكرية) وكذلك تخلص من زعماء الشعب فنفاهم إلى الصعيد وإلى دمياط وصادر ممتلكاتهم. ثم أخذ يعمل على إرساء نهضة ثقافية وعمرانية واسعة. غير أنها كانت نهضة أفرنجية فقسم مصر إلى عدد من المديریات (سبع مديريات) وكل مديرية إلى عدد من المراكز، وكل مركز إلى عددٍ من الأقسام، وإنشاء الديوان العالی، ومجالس أخرى لكل إدارة من الإدارات: مجلس الحربية ومجلس الزراعة، والتعليم وغير ذلك، ويكون رؤساء المجالس مجلس الشورى ومهمته استشارية فقط. وقد احتفظ محمد علي لنفسه بالرئاسة العليا، وأشرف على كل كبيرة وصغيرة مما حدا ببعض المؤرخين إلى أن يطلقوا على تاريخ مصر إذ ذاك عصر (محمد علي).

كما اهتم بالتعليم، فأنشأ المدارس الابتدائية والتجهيزات (الثانوية) الحديثة، ثم المدارس العالية كالطب، والهندسة، والمدارس الحربية، بالإضافة إلى البعثات الخارجية. وكانت الحكومة تقدم الطعام، والمأوى، والرواتب للتلاميذ فأقبل الناس على التعليم الحديث بعد أن لاقى معارضة في بادىء الأمر، وأصدر جريدة رسمية للدولة هي جريدة (الوقائع المصرية) باللغتين العربية والفرنسية وماتزال حتى اليوم بالهدف نفسه. وعنى محمد علي كذلك بالزراعة فقام بمسح الأراضي الزراعية جميعها، وعد نفسه مالكاً للأرض، ووزع الأراضي الزراعية للفلاحين يزرعونها لحسابه، وأمدهم بالآلات والمواشى، وحدد هو نوع الزراعات التي يزرعونها واحتكر بيع المحاصيل، وأدخل زراعة القطن، وبدأ بإنشاء القناطر الخيرية، كما

أسس عددًا من المصانع لسد حاجة الجيش من سلاح وملابس، هذا فضلاً عن صناعة النسيج، إضافة إلى نشاط التجارة الخارجية في عهده. واهتم كذلك بتأسيس جيش جديد على نمط حديث. ففرض التجنيد الإجبارى على الفلاحين المصريين، وأنشأ أسطولاً بحرياً قوياً. وهكذا دبت في مصر في عهده روح عامة أيقظت الأفكار، ودفعت العمل المستمر في جميع ميادين النشاط البشرى. وفي الوقت نفسه أبقّت الفلاح عبداً للطغاة، وأوجدت فيه روح الذلة والانقياد الأعمى.

وفي مجال السياسة الخارجية، فقد كانت تراود محمد على أفكار وأمانى وأحلام بتكوين امبراطورية واسعة مستغلاً بذلك ضعف الدولة العثمانية، فكان له ذلك عندما كلفه السلطان العثماني بالقضاء على الحركة الوهابية، فأرسل حملة عسكرية إلى الجزيرة العربية ١٢٢٦-١٢٣٤هـ (١٨١١-١٨١٨م) وقضت على الدولة السعودية الأولى، وأتبعها بحملة أخرى إلى السودان فأخضعته ١٢٣٥-١٢٣٧هـ (١٨١٩-١٨٢١م)، وأردفها بحملة ثالثة إلى اليونان ١٢٣٨-١٢٤٣هـ (١٨٢٢-١٨٢٧م)، وأخيراً أرسل حملة رابعة احتلت بلاد الشام وجزءاً من تركيا ١٢٤٧-١٢٥٦هـ (١٨٣١-١٨٤٠م). وأحرز انتصارات كاسحة وتكونت دولة واسعة تحت حكمه، وأثار ذلك مخاوف الدول الأوروبية وعلى وجه الخصوص بريطانيا. فدعت هذه الدول إلى عقد مؤتمر في لندن. وتم توقيع معاهدة لندن ١٢٥٦هـ (١٨٤٠م)، وفيها فرض على محمد على الانسحاب من جميع الأراضي التي احتلها، وإعادتها إلى الدولة العثمانية التي عجزت عن مقاومته. وإبقاء مصر ولاية وراثية له ولأولاده من بعده. وأرغم محمد على بالقوة بعد أن رفض شروط معاهدة لندن على الانسحاب وعاد إلى مصر. شريطة أن يتم تعيينه سنوياً من قبل السلطان العثماني، وأن يسرح الجيش المصرى ويخفف عدده إلى ١٨ ألف جندي، وأن يلغى الصناعات الموجودة في البلاد، وأن تسرى قوانين الدولة العثمانية على مصر باعتبارها ولاية عثمانية تتمتع باستقلالها الداخلى، وأن يدفع محمد على للدولة العثمانية عائدات سنوية قدرها «٤٠٠٠» ألف جنيه، وأن يضم السودان إلى مصر مقابل دفع ميزانية سنوية للدولة العثمانية.

وهكذا تحطمت أمانى وأحلام محمد على بتكوين دولة واسعة لأسباب منها:

وقوف الدول الكبرى الأوروبية ضد هذه الدولة لتهديدها مصالح تلك الدول، إضافة إلى سوء معاملة أهالى الشام من إبراهيم باشا.

وعلى العموم، فإن مصر في عهد محمد على أصبحت في القرن الثالث عشر الهجرى (التاسع عشر الميلادى) دولة كبيرة قوية شغلت السياسة العالمية بسياستها وغزواتها وأحداثها وأبدى الشعب قدرة عجيبة في الاستجابة للوعى والنمو والتطور والنهوض، فكان أن تأمرت الدول الغربية - كما أشرنا - على مصر وعمدت إلى حصرها ضمن حدودها بعد انتصاراتها الواسعة الكاسحة.

توفي محمد على عام ١٢٦٦ هـ - ١٨٤٩ م، وكانت مصر قد دخلت مرحلة تاريخية جديدة في حياتها السياسية والثقافية. وقد حاول خلفاؤه الاستمرار في النهضة، فلم يتمكنوا إذا لم يكونوا على المستوى الذي كان عليه من حيث الكفاءة والقوة والذكاء - عدا ابنه إبراهيم الذي لم يحكم سوى سبعة شهور - بل كان حفيده عباس الأول ١٢٦٦ - ١٢٧١ هـ (١٨٤٩-١٨٥٤م) قاسياً شاذ الطباع سىء الظن بمن حوله حتى أسخط الجميع ومات مقتولاً، وكان عهده عهداً رجعيماً قليل الإصلاحات حتى أنه ألغى بعض المدارس العالية، وكان ميالاً للانكليز، ولم يكن خلفه (عمه محمد سعيد) يمتاز عنه كثيراً وإن كان محبا للإصلاح مستنيراً فقد كان ضعيف الإرادة سهل الانقياد، محبا للأجانب مشجعاً لهم على العمل في مصر (وخاصة الفرنسيين) متساهلا معهم إلى أبعد الحدود حتى أصبح عددهم في مصر أضعاف ماكان في عهد والده محمد على، إذ من المعلوم أن الطاغية يستطيع أن يرفع اسم بلده عالياً لكنه في الوقت نفسه يميئ في شعبه العزة، ويعوده على المذلة فإذا انتهى الطاغية انهارت بلده دفعة واحدة، كما أن جيشه إذا هزم في معركة لم يستطع بعدها مواصلة القتال.

ومنذ عهد محمد على كانت كل من فرنسا وانكلترا تتسابقان على الفوز بالسيطرة على طرق المواصلات المصرية لتربط مصر التجارة المصرية بالتجارة في بلادها، ولتسيطر على طريق التجارة بين الشرق والغرب، وكانت فرنسا ترغب في شق قناة السويس وعارضت انكلترا ذلك فأرادت مد خط حديدي بين الاسكندرية والسويس، وقد عرض المشروعان على محمد على غير أنه رفضهما. وبقيتا مصر في عهد عباس وسعيد مسرحاً للتنافس الانكليزي - الفرنسي، وكان الأول ميالاً

للاتكليز والثاني ميلاً للفرنسيين. وقد استطاعت بريطانيا بفضل نفوذها على عباس أن تحصل منه على امتياز سكة حديد الاسكندرية - السويس، كما استطاعت فرنسا في عهد سعيد باشا بالحصول على امتياز حفر قناة السويس ١٢٧١ هـ (١٨٥٤م) والتي بدى بتنفيذ المشروع فيها منذ عام ١٢٧٦ هـ (١٨٥٩م)، وقد تحمل مصر أكبر قسط من نفقاته، كما اشترت القسم الأعظم من الأسهم (١٧٧,٦٤٢) سهماً من مجموع (٤٠٠) ألف سهم. وقد جر هذا المشروع على مصر الاحتلال الانكليزي. وكانت مدة امتياز القناة ٩٩ سنة.

على أن الخديوى اسماعيل ١٢٨٠-١٢٩٧ هـ (١٨٦٣-١٨٧٩) الذي خلف سعيداً حاول تعديل شروط امتياز القناة فأخفق في الوصول إلى نتيجة تخدم المصلحة الوطنية. لكنه حصل من السلطان العثماني على شروط وراثة العرش، وحق مصر في زيادة قواتها البرية والبحرية دون تحديد. فاندفع إسماعيل في تقوية الجيش وتسليحه وزيادة عدده، والتوسع في التعليم، وقيام نهضة عمرانية، وتطلبت كل هذه المشروعات والمنشآت أموالاً ضخمة اقترضها من الأجانب، وكانت وسيلة من وسائل التدخل الاستعماري في شؤونها الداخلية ويعد الخديوى إسماعيل هو المسؤول عن الديون المصرية، لأنها أنفقت إلى جانب المشروعات الحيوية على أعمال لا مسوغ لها، إقامة حفلات، إنشاء قصور، ودور الصور، والقيام بالسياحة إلى أوروبا، وإقام الحفلات [حفلة افتتاح قناة السويس ١٢٨٦ هـ (١٨٦٩م)] ورشوات وهدايا للسلطان العثماني، إلى غير ذلك ولم يصرف من مجموع الديون (٩٨ مليون) سوى ٣٩ مليوناً للأعمال العامة جسور، سكك حديدية، مصانع، حفارات وغير ذلك في حين لم تتعد ميزانية مصر (٥, ١٠) مليون جنيه.

عمد الخديوى إسماعيل إلى إرهاب الشعب المصرى بالضرائب لسداد الديون، ورهن معظم موارد البلاد لدى الأجانب مما أتاح لهم السيطرة على الاقتصاد المصرى. وعندما بلغت الضائقة المصرية المالية حدتها ١٢٩٢ هـ (١٨٧٥م) قام إسماعيل بطرح حصة مصر من أسهم القناة للبيع بثمن بخس (أقل من ٤ مليون جنيه)٠، وترتب على ذلك أن أصبحت انكلترا التى اشترت الأسهم هى صاحبة الكلمة العليا في شؤون القناة. ومع ذلك فلم تحل المشكلة المالية، وترعزت ثقة

البيوت المالية الأوربية بالحكومة المصرية، فاضطر الخديوى إسماعيل أن يقبل بإنشاء صندوق الدين الذي تقوم على إدارته لجنة ثنائية فرنسية - انكليزية مهمتها مراقبة مالية البلاد واستيفاء الديون، وكان قبوله بذلك اعترافاً منه بشرعية التدخل الأجنبى ، وقد ثبت بالفعل أن اللجان الثنائية أصبحت تتدخل في تعيين الوزراء أو عزلهم مع تعيين الموظفين الأجانب برواتب ضخمة. وفرضت الدولتان انكلترا وفرنسا أن يكون لهما إسهام في الوزارة المصرية، فشكل (نوبار) باشا وزارة مختلطة ١٢٩٥ هـ (١٨٧٨م) كان من بين أعضائها وزير انكليزي للمالية وآخر فرنسي للأشغال.

ولكن هذه الوزارة لم تخلص في إصلاح حالة البلاد المالية، فأحالت ٢٥٠ ضابطاً على التقاعد فقام هؤلاء بمظاهرة أمام الوزارة المالية مطالبين برواتبهم المتأخرة وإعادتهم إلى الجيش، وضربوا نوبار باشا، وناظر المالية الانكليزي وأهانوهما، مما دفع إسماعيل إلى إقالة الوزارة وإلى تكليف نجلة الأمير توفيق تأليف وزارة جديدة - بقى فيها الوزيران الأجنبيان - وبقيت لهما سلطتها السابقة في رفض كل قرار تصدره الوزارة ولا يوافقان عليه، وانتهى بالوزير الانكليزي أن أصدر قراراً مالياً بإفلاس الحكومة المصرية وعدم قدرتها على تسديد ديونها.

تولى إسماعيل الذعر من النفوذ الأجنبى، واستعان ضده بالحركة الوطنية النامية التي ارتفع شأنها وازداد خطرها بسبب التدخل الأجنبى، وتجاوبت معه نفوس أبناء الشعب الواعية ممثلة في مجلس شورى النواب الذي أحدثه إسماعيل سنة ١٢٨٣ هـ (١٨٦٦م) وتحركت العواطف الوطنية، واتفقت الآراء على ضرورة إسقاط الوزارة المختلطة وتأليف وزارة مصرية بحتة، فعقد زعماء الحركة الوطنية اجتماعاً أسفر عن تقديم مجلس الشورى عريضة إلى الخديوى شرحوا فيها الوضع، وكذبوا إدعاء الوزير الانكليزي بعدم قدرة مصر على الوفاء بديونها، فما كان من إسماعيل إلا أن استجاب نطلبهم، وألفت وزارة جديدة برئاسة شريف باشا جميع أعضائها من المصريين فبدأت بإصلاحات منها: وضع دستور للبلاد أصبح الوزراء بمقتضاه مسؤولين أمام مجلس النواب، ومنها تنفيذ مشروع التسوية المالية الذي اقترحه مجلس شورى النواب. وكان من نتيجة ذلك أن انكلترا وفرنسا قد حملتا السلطان العثماني على إصدار مرسوم بعزل إسماعيل وتعيين ابنه توفيق مكانه في عام ١٢٩٧ هـ .

تولى الخديوى توفيق الحكم ١٢٩٧-١٣١٠ هـ ، ولكنه كان ضعيف الشخصية متخاذلاً عديم الهمه ، مستسلماً للنفوذ الأجنبى ، وقد عاد التسلط الاستعمارى فى زمنه إلى سابق عهده من التحرك وتهديد سلامة البلاد . فلما تسلم العرش ، واستقالت وزارة شريف باشا طلب من شريف نفسه إعادة تأليفها بشرط أن تحكم وزارته بمقتضى دستور جديد ، ولكن الخديوى رفض - بتحريض من قناصل الدول الأجنبية - مشروع الدستور الذى تقدم به شريف ، وكان يقضى بأن يكون للمجلس رأى فى إدارة البلاد . فاستقال شريف باشا وألف رياض باشا وزارة جديدة حكمت البلاد حكماً مطلقاً ، وأهملت مجلس شورى النواب وحجرت كل الأفكار ، وكمت الأفواه ، ولاحقت الحركة الوطنية بالتنكيل .

وساءت علاقة توفيق بالشعب ، إذ أقصى ممثليه وكل موظف مدنى حرم من عمله فى إدارة الحكم ، واتبع طريقة الحكم المطلق ، وسمح بعودة المراقبة الثنائية الأجنبية فاشتطت فرنسا وانكلترا عدم فصل المراقبين دون موافقة حكومتيهما ، وبهذا تطورت المراقبة من شكلها المالى إلى شكل سياسى ينافى سيادة الحكومة المصرية . وقد وافق توفيق على تكوين لجنة لتصفية الديون ليس فيها سوى مندوب مصرى واحد ، فقررت اللجنة وجوب إصدار «قانون التصفية» الذى يقضى بتقسيم إيرادات الدولة إلى قسمين : قسم تتصرف به الحكومة المصرية لشؤونها الخاصة ، وقسم يخصص لتسديد أقساط الدين وفوائده .

وهكذا أخذ تدخل الأجانب فى شؤون مصر الداخلية يزداد على مر الأيام حتى غزت المؤسسات الأوربية المالية والاقتصادية أرض مصر . فأنشأت فيها شركات لتكرير السكر وللمقاولات والمصرف العقارى برؤوس أموال أجنبية مما جعل المصريين عاجزين عن منافسة الأوربيين فى الميادين الاقتصادية لأن هؤلاء يتمتعون بامتيازات خاصة . وأصبحت مصر مرتعاً للأجانب يسرحون فيها ويمرحون . وأصبحت وظائف الدولة وقفاً عليهم ، ترى فيها كثيراً من الأوربيين وقليلاً من المصريين .

وأدرك الناهون من الشعب المصرى ما يراد بوطنهم من شر ، فاضطرت فى نفوسهم عوامل الحقد على الوضع القائم ، وازداد شعورهم بحقوقهم واستعدادهم للمطالبة بها ، ولاسيما أن رأى العام المصرى كان قد تكون فى أواخر عهد

إسماعيل، وقد ساعد على تكوينه رؤية الحقد الصليبي عند الأوربيين وانتشار التعليم، والصحف اليومية بين الأهالي فأدركوا ما للشعب من حقوق. هذا إلى وجود زعماء مفكرين (الشيخ جمال الدين الأفغاني، والشيخ محمد عبده) اتصلوا بالشعب عن طريق التدريس والصحف، وبدأ ينشران تعاليمها عن الحركة الدستورية ومكافحة الاستعمار فقبلها الكثير من أبناء الشعب. كل هذه العوامل التي ذكرناها كانت مقدمات للثورة العرابية. غير أن السبب المباشر للثورة يعود إلى اضطهاد الضباط المصريين في الجيش والتميز بينهم وبين غيرهم من الضباط الأجانب، وقصر الترقيات على الضباط الأجانب والدخلاء دون المصريين وإنقاص عدد الجيش وعدم انتظام دفع رواتب أفرادهم. وأثار ذلك حنق رجال الجيش واستياءهم من إهمال الحكومة واضطهادها للأحرار، فتجاوبت نفوسهم ومشاعرهم مع مشاعر الشعب وكانت بداية الثورة العرابية.

### الثورة العرابية :

تزعّم الحركة الوطنية الضابط أحمد عرابي الذي اتفقت آراء زملائه على إنابته مع اثنين من رفاقه (عبدالعال حلمي، وعلى فهمي) في تقديم عريضة إلى الحكومة تتضمن عزل وزير الحربية وإنصاف الضباط الوطنيين. ولما عمد رئيس الوزارة إلى اعتقالهم وشرع في محاكمتهم أمام مجلس حربي، اقتحم رجال الجيش مكان المحاكمة وأخرجوهم وساروا معاً في مظاهرة إلى قصر عابدين، وطلبوا من الخديوي عزل وزير الحربية (عثمان رفقي باشا) فلم يسعه إلا قبول طلبهم وعين مكانه محمود سامي باشا البارودي، لكن رياض باشا رئيس الوزراء الذي انزعج من حركة الضباط أخذ يكيد لهم وينتهز الفرصة لعقابهم مما أدى إلى استقالة البارودي. حينئذ قرر الضباط إسقاط الوزارة، فأخذ أحمد عرابي في الاتصال بنواب البلاد السابقين وزعماء الحركة الوطنية، وحصل منهم على توكيل بالمطالبة بالدستور.

وفي ١٢٩٨ هـ (٩ أيلول ١٨٨١م) نظم الضباط والجيش مظاهرة رافقتها جماهير الشعب على الجانبين، وسارت إلى قصر عابدين حيث تقدم أحمد عرابي من الخديوي مطالباً إياه بإقالة الوزارة، وإعادة الحياة الدستورية، والدعوة إلى

انتخاب مجلس نيابى جديد، وزيادة عدد أفراد الجيش، كما نصت عليه المراسيم السلطانية (١٨ ألف جندي). فردّ الخديوى ردًا جافًا قاسياً مهيناً حينما قال: «ما أنتم إلا عبيد إحساناتنا ولا حق لكم بهذه المطالب» فأجابه عرابى على الفور: «متى استعبدتهم الناس وقد ولدتهم أماتهم أحراراً.. نحن لسنا عبيداً ولن نورث بعد اليوم». وأعلن عرابى أنه لن يغادر المكان حتى تجاب مطالب الشعب، فاضطر الخديوى إلى الإذعان وكلف شريف باشا تأليف الوزارة الجديدة.

وقدم شريف باشا دستوراً جعل الوزارة مسؤولة أمام المجلس ونص على حق النواب في سنّ القوانين وفرض الضرائب. فوافق عليه الخديوى وأجريت الانتخابات لمجلس النواب الذي انعقد في ١٢٩٨هـ (تشرين الثاني ١٨٨١م). وعندما عرض الدستور على المجلس اختلف النواب مع رئيس الوزراء على نصوصه، إذ لم يكن يعطى المجلس حق مناقشة الميزانية خوفاً من الاصطدام مع لجنة المراقبة، فأعلن النواب تمسكهم بهذا الحق، وأعلنوا في الوقت نفسه احترامهم لالتزامات الحكومة فيما يتعلق بالديون.

ولما اطلعت فرنسا وانكلترا على هذه التطورات أصابها الذعر خوفاً على مصالحها الاستعمارية، فأرسلنا مذكرة مشتركة إلى الخديوى تعرضان عليه المساعدة ضد المجلس إذا اقتضى الأمر. وقبل توفيق المذكرة أملاً في الانتصار على الحركة الوطنية معتمداً على الدول الأجنبية، الأمر الذي أثار مشاعر النواب وسخطهم فأعلنوا تمسكهم بحقهم وإصرارهم عليه. ولما أصر رئيس الوزراء على معارضتهم حملوه على الاستقالة وشكل وزارة ثورية برئاسة محمود سامى البارودى تولى أحمد عرابى فيها وزارة الدفاع.

قدمت الوزارة الجديدة مشروعاً إصلاحياً شاملاً واقترحت تعديل الفقرة الخاصة بالميرانية من الدستور بشكل يجعل للمجلس حق النظر في الميزانية باستثناء قسمها المخصص لتسديد الديون الأجنبية للحيلولة دون التدخل الأجنبى في الشؤون الداخلية المصرية. فأقر المجلس هذا التعديل، وأصدر الخديوى مرسوماً باعتماد الدستور ١٢٩٩هـ (١٨٨٢م).

لكن انكلترا وفرنسا عارضتا ذلك، وعملت انكلترا على إثارة الفتن والقلاقل

في مصر لكي لا تغفلت مصر من يدها، فحرضت الخديوي على رفض مطالب الوزارة (الدفاع) وخاصة عندما سرح عرابي عدداً من ضباط الجيش غير الوطنيين وأحال بعضهم إلى المحاكمة. وهكذا تجدد الخلاف بين الوزارة والخديوي، مما حدا بانكلترا وفرنسا إلى إرسال أسطوليهما إلى مياه الاسكندرية دعماً للخديوي الذي تلقى منها مذكرة تشجعه فيها على ضرب الحركة الوطنية، وإبعاد عرابي، ونفى الضباط الأحرار إلى الأرياف. وقد استجاب الخديوي للمذكرة، فاستقالت الوزارة احتجاجاً على موقفه. وانتقل الخديوي توفيق إلى الاسكندرية ليكون تحت حماية الأسطول الانكليزي الذي أعدته بريطانيا لاحتلال مصر، ورفضت فرنسا مشاركتها في ذلك بعد أن تبين لها أطماع انكلترا في احتلال مصر دون مشاركتها.

لكن عرابي أعلن الثورة على الخديوي الذي لقي دعماً من السلطان العثماني، فقصف المدفعية البريطانية مدينة الاسكندرية وقاوم الشعب في مصر مقاومةً باسلة، غير أن الانكليز تمكنوا من التغلب على المصريين واحتلوا المدينة. وانسحب أحمد عرابي وجيشه إلى (كفر الدوار) جنوب الاسكندرية حيث أقام تحصينات منيعة استطاعت الصمود وردت الانكليز على أعقابهم. فاتجه الأسطول الانكليزي إلى قناة السويس. وقد أخطأ عرابي في عدم ردمها وصدق وعود بعض الانكليز من أنهم لن يستخدموا القناة في القتال مراعاة لحيادها. ومع ذلك فقد اجتاز الأسطول الانكليزي القناة، وأنزل قواته في الاسماعيلية، ومنها تقدم إلى التل الكبير حيث استطاع عرابي أن يصل إليه مع الجيش المصري، وأقام فيها على عجل بعض التحصينات. وهناك دارت معركة غير متكافئة في الاستعدادات الحربية تغلب فيها المستعمرون على المقاومة المصرية ودخلوا مصر، رمضان ١٢٩٩ هـ (أيلول ١٨٨٢م) وكانت بداية الاحتلال البريطاني والذي استمر قرابة خمسة وسبعين عاماً.

### الاحتلال الإنكليزي لمصر :

بعد أن تغلب الانكليز على الجيش المصري ودخلوا مصر، عقدوا محكمة عسكرية حكمت على عرابي ورفاقه بالإعدام، ثم خُفّف الإعدام إلى النفي المؤبد، وقد قضوا على الحركة الوطنية وسيطروا على كل شيء في مصر (عسكرياً،

وسياسياً، وإدارياً، واقتصادياً، ومالياً، واجتماعياً). فمن الناحية العسكرية، حلّوا الجيش الوطنى وشكلوا جيشاً صغيراً قوامه ٩ آلاف جندى تحت قيادة انكليزية وانحصرت مهامه فى حفظ الامن، والقضاء على الحركة الوطنية، وكبح جماح الثورات والانتفاضات الوطنية. ومن الناحية السياسية، قضوا على الحياة الدستورية فحلّوا مجلس النواب واستعانوا عنه ببعض الهيئات كمجالس المديرىات، ومجلس شورى القوانين، والجمعية العمومية على أن تكون قراراتها استشارية فقط وغير ملزمة. وأما الوزراء فقد أصبحوا طوع إرادة الخديوى الذى اتبع أسلوب الحكم المطلق وعليهم من ينفذوا الأوامر التى تصدر إليهم منه بناء على وحي تعليمات من المعتمد البريطانى فى مصر (الملك غير المتوج) اللورد «كرومر». ومن الناحية الإدارية، أبقى الأنكليز التقسيمات الادارية السابقة، غير أنهم نزعوا من حكام المديرىات حقهم فى الإشراف على قوات الشرطة وألحقوها بوزارة الداخلىة ليشرف عليها مفتش الوزارة العام (انكليزى). إذ جعلت بريطانيا إلى جانب كل وزير مستشاراً إنكليزياً يملئ عليه أوامر المعتمد البريطانى، ومفتشاً عاماً إنكليزياً يشرف على أمور الوزارة، كما أصبحت معظم الوظائف اهامة والعالىة بيد الموظفين الإنكليز. ومن الناحية المالية والاقتصادية، فقد ألغى الأنكليز نظام المراقبة الثنائىة، وأصبحت الأمور المالية تحت إشراف المراقب الأنكليزى الذى أصبح مستشاراً مالياً للحكومة المصرية، الأمر الذى دعا إلى احتجاج فرنسا على هذا التدبير. ومع ذلك أصبحت المراقبة المالية لمصر تحت النفوذ البريطانى المباشر. وقد عمل الأنكليز على ربط اقتصاد مصر بعجلة الاقتصاد البريطانى عن طريق ترقية إنتاج المحاصيل الزراعية وخاصة القطن لتزويد المصانع الأنكليزية به، وإهمال الصناعات الوطنية كى تصبح مصر سوقاً لتصريف المنتجات الأنكليزية، ولم يهتموا بالتجارة إلا بمقدار ما يكفى سهولة تصدير المواد الأولىة إلى انكلترا الأجنبىة بإقامة الشركات والمصانع والمصارف الأجنبىة فى البلاد، واستغلال ثرواتهم لصالحها.

وكانت سياسة بريطانيا من الناحية الاجتماعية، تقضى بتشجيع الانحلال الخلقى فى مصر، وإهمال التدابير التى تحول دون انتشار الربا والبذخ، وشرب الخمر، فكثرت المفاسد الاجتماعية. وإضافة إلى ما تقدم فقد رسمت بريطانيا

سياسة للتعليم ترمى إلى الحد من توسعته، وإلى تحويله إلى جهة تخدم مصلحتهم الاستعمارية بحسب مناهج مرسومة لتقوية اللغة الانكليزية، وإهمال التاريخ الإسلامي وتعديله وفق مصلحتهم، وإهمال اللغة العربية والدين الإسلامي، كما أكثروا من المدرسين الانكليز.

وإضافة إلى كل ما تقدم حول السياسة الانكليزية التي اتبعت في مصر، فقد عمدت بريطانيا إلى قتل الروح الوطنية لدى الشعب المصرى، إذ حجرت على حرية الفكر، ولاحقت الوطنيين الشرفاء بالاعتقال، والسجن، والنفى، والتنكيل، وحرمتهم من وظائف الدولة، وفرضت رقابة شديدة على النوادي، والصحف، والاجتماعات بحيث لم تجرؤ على انتقاد تصرفات سلطات الاحتلال. ومع كل ذلك فقد فشلت جميع محاولاتها في قتل الروح الوطنية لدى الشعب في مصر. وإذا كانت الروح الوطنية قد استكانت خلال حكم الخديوى توفيق ١٢٩٧-١٣١٠ هـ (١٨٧٩-١٨٩٢ م) إلا أنها عادت إلى ظهور بمجىء الخديوى عباسى حلمى الثانى.

استأنف الشعب المصرى نضاله الوطنى عندما تولى الحكم الخديوى عباسى حلمى الثانى ١٣١٠ هـ (١٨٩٢ م) خلفاً لوالده توفيق، وكان الخديوى عباسى متعاطفاً مع الوطنيين. فقد اختلف الخديوى عباسى حلمى مع الانكليز مرتين: المرة الأولى عام ١١٣١ هـ (١٨٩٣ م) وكانت الأزمة الأولى عندما أقال مصطفى فهمى رئيس الحكومة المصرية الذي عرف بمساييرته للانكليز، وعين محله حسين فخرى باشا المعروف بروحه الوطنية. ويقال إن سبب ذلك عندما وقع بين يدي الخديوى منشور موجه من موظف بريطانى في وزارة الداخلية إلى الموظفين في الأقاليم، يطلب مهم أن يوجهوا رسائلهم إلى مدير البوليس البريطانى لا إلى وزير الداخلية المصرى، فانزعج الخديوى عباسى من ازدياد النفوذ البريطانى وحمل المسؤولية لمصطفى فهمى، فأقاله وعين محله حسين فخرى. وعندما علم كرومر بذلك أبرق إلى لندن، ثم أمر عباسى باستبعاد حسين فخرى، واستعادة مصطفى فهمى. وتمسك كل من الطرفين برأيه، وأخيراً انتهت الأزمة بحل وسط وهو استبعاد حسين فخرى واستبدال رياض بمصطفى فهمى، ويوعد من الخديوى بأن يأخذ ويعمل بنصائح بريطانىا في جميع الأمور المهمة مستقبلاً.

أما الأزمة الأخرى، فقد حدثت في ١٣١٢ هـ منتصف كانون الثاني (١٨٩٤م) في الصعيد، عندما كان الخديوى يستعرض الجيش المصرى بوجود السردار (القائد العام) هربرت كتشنر قائد الجيش، فوجه الخديوى بعض الملاحظات الفنية على مسمع من الضباط الانكليز وكذلك وجه بعض الملاحظات عندما كان يزور المستشفى وانتقد المترجم الذي يتكلم اللغة العربية برطانة انكليزية. وتطورت الأزمة في (وادى حلفا) عندما كرر عباس انتقاده لفرقة الجيش السودانى ولبعض البريطانيين عندما كان يستعرض مع «كتشنر» فرقة سودانية. وقد أثار هذا كله «كتشنر»، وهدد بالاستقالة، ثم أخبر اللورد كرومر الذي أبرق إلى لندن، وبعد مشاورات واتصالات انتهت الأزمة باستجابة الخديوى لمعظم الشروط التي وضعها الانكليز، فأصدر بياناً أثنى فيه على الجيش والضباط الانكليز، كما أصدر مرسوماً بنقل «ماهر» من وزارة الدفاع الى محافظة القناة.

كان الوطنيون المصريون يدعمون الخديوى عباس ويشدون أزره، وقد كان من نتيجة ذلك أن بعثت الحركة الوطنية مرة أخرى، وذلك بجهود جمال الدين الأفغانى، وتلميذه الشيخ محمد عبده، اللذان لعبا دوراً في توعية الشعب في مصر، وتعبئة شعوره الوطنى، بفهمه للإسلام.

وزاد انتعاش الحركة الوطنية بظهور مصطفى كامل على مسرح السياسة المصرية. ومصطفى كامل شاب مصرى أنهى دراسته الثانوية في مصر، ثم رحل إلى فرنسا وأتم دراسة الحقوق في طولون ١٣١٢ هـ (١٨٩٤م). وقد بدأ مصطفى كامل عملة الوطنى منذ أن كان طالباً في مصر بالمدرسة الثانوية. إذ كان ينشر في مجلة المدرسة مقالات تتعلق بالقضايا الوطنية وجعل شعارها حبك مدرستك حبك أهلك ووطنك، كما ألف جمعية أدبية عملت على تشجيع الكتابة والخطابة لإضرام الروح الوطنية بين الشبان. ثم تابع نشاطه هذا وهو طالب في كلية الحقوق في فرنسا، وهناك اتصل ببعض المعتدلين من الفرنسيين والمفكرين والأدباء والصحافيين والسياسيين، وشرح لهم قضية بلاده وأطاع الاستعمار البريطانى، فسهلوا له اتصالاته، والتنافس الاستعمارى بين الدولتين قائم ومعروف، ونشر في صحفهم مقالات متوالية، شارحاً تعسف الانكليز مستنكراً سياستهم وأساليبهم، ومطالباً بجلاء الانكليز عن مصر. وقد استطاع مصطفى كامل أن يثير هذه

القضية على الصعيد العالمي، وأن يكسب الرأي العام الأوروبي إلى جانب مصر. وقد واصل عمله بعد رجوعه إلى مصر، وحصر مطالب الشعب في أمرين: «الجلاء والدستور»، وأصدر جريدة «اللواء» اليومية باللغة العربية إلى جانب صحيفتين أخريين باسم «اللواء» أيضاً تصدران بالفرنسية والانكليزية.

وتجلى نضاله ونضال من التف حوله من الشبان المصريين في الخطابة وكتابة المقالات في الصحف المحلية، والأجنبية باذلاً أقصى الجهود في جذب اهتمام الرأي العام العالمي نحو عدالة القضية المصرية، وجعل همه التنديد بالاستعمار ومساوئه ومطالبة الانكليز بتحقيق وعودهم في الجلاء، متخذاً شعاراً وطنياً «مصر للمصريين». واتخذ من بعض الأحداث سبباً في إلهاب الشعور الوطني وتأجيجه، وأهم هذه الأحداث الاتفاق الودي بين فرنسا وبريطانيا سنة ١٣١٨ هـ (١٩٠٤م) فطالب الشعب المصري الاعتماد على نفسه في النضال وقال في هذا المجال: «إن الأمم لاتنهض إلا بنفسها ولا تسترد استقلالها إلا بمجهوداتها وإن الشعب كالفرد لا يكون آمناً إلا إذا كان قوياً بنفسه مستجمعاً لكل عدد الدفاع عن الشرف والمال والحياة».

كما استفاد من حادثة «دنشواي» ١٠ ربيع الثاني ١٣٢٤ هـ (١٣ تموز ١٩٠٦م) تلك المأساة التي تعتبر من الحوادث المهمة في تاريخ مصر، والتي كشفت عن وحشية الانكليز وحقدهم بشكل لامثيل له في قرية «دنشواي» التي ذهب ضحيتها كثير من رجال القرية على أعواد المشانق ضحية التعسف الانكليزي. وتتلخص حادثة دنشواي بأن خمسة من الضباط الانكليز يصطادون الحمام في دنشواي في موسم الحصاد وأخذ أحدهم يطلق الرصاص فوق البيدر (الجرن) فأصيبت زوجة صاحب البيدر، وماتت، واشتعلت النيران في المحصول، فلم يتمالك أهلها وأقاربها أعصابهم، وهاجوا الضباط وجرت معركة بين الطرفين قتل فيها بعض الأهالي، وفر الضباط مسرعين في حر الظهيرة، ومات أحدهم بضربة شمس. فشكلت محكمة بريطانية للتحقيق، فحاكمت عدداً كبيراً من الأهالي، وحكم بإعدام أربعة منهم، وحكم بالسجن على عدد آخر من أهل القرية، وجلد عدد آخر. وقد نفذت أحكام الشنق بالمحكوم عليهم على مرأى من ذويمهم وأبناء بلدتهم، وظلت جثث الذين شنقوا معلقة مدة طويلة، كما جلد من جلد بقسوة

ووحشية أمام أهل قريتهم وأهلهم، وعلى مسمع من عويل نسائهم، ونجيب أطفالهم.

أثار ذلك الرأي العام المصرى، وعم الهياج في جميع أوساط الشعب في مصر، وأبدى سخطه على الاحتلال البريطانى. وعرف مصطفى كامل ورفاقه الوطنيون كيف يوجهون المعركة السياسية بحيث توصلوا الى تحريك الضمير العالمى، فنارت ضجة استنكار في مجلس العموم البريطانى كان من نتيجتها استقالة اللورد كرومر المعتمد البريطانى الذي كبل الشعب بالقيود من أول أيام الاحتلال.

وتردد مصطفى كامل على الأستانة ليتخذ من الدولة العثمانية عوناً له للتخلص من الاحتلال لأنها صاحبة السيادة الاسمية على البلاد، غير أن الدولة العثمانية كانت أضعف من أن تقاوم الحكومة الانكليزية.

وفي عام ١٣٢٥ هـ (١٩٠٧م) أسس مصطفى كامل «الحزب الوطنى» وكانت أهم مبادئة استقلال مصر الداخلى وفق معاهدة ١٢٥٦ هـ (١٨٤٠م)، وجلاء الانكليز عن البلاد، وإيجاد دستور للبلاد، واحترام المعاهدات الدولية والاتفاقات المالية، وتشجيع الأعمال النافعة للحكومة المصرية، ونشر التعليم على أساس وطنى، وترقية الزراعة والصناعة والتجارة، وبث الشعور الوطنى بين طبقات الشعب، والعناية بالشؤون الصحية، وبث روح المحبة بين المصريين والأجانب، وتقوية العلاقات بين مصر والدولة العلية العثمانية.

على أن المنية لم تمهل مصطفى كامل لتحقيق ما يصبو إليه من تحرر وجلاء، فتوفى سنة ١٣٢٦ هـ (١٩٠٨م)، وخلفه في زعامة الحزب الوطنى «محمد فريد». فواصل الزعيم المصرى محمد فريد النضال وحمل على الحكم الاستبدادى وسياسة الشدة والبطش والنفى التي لجأت اليها الحكومة الانكليزية، ودعا إلى الاستقلال والجلاء والحياة الدستورية وحث الشعب على المقاومة. ونجح في إحباط محاولة الانكليز بمد مدة امتياز قناة السويس، حيث هب الشعب المصرى وقام بالمظاهرات الصاخبة، وشنت الصحافة المصرية حملة شعواء على سلطات الاحتلال، فأحرزت الحركة الوطنية نصراً ساحقاً. واستمر الشعب في نضاله حتى اضطرت سلطات الاحتلال إلى تأليف «جمعية تشريعية» تحل محل مجلس شورى

القوانين، والجمعية العمومية اللتان أقامها الاستعمار بدلاً من المجلس النيابي، ونتيجة لذلك تعرض محمد فريد للاضطهاد، وسجن ثم أُجبر على مغادرة البلاد، فواصل الدفاع عن قضية بلاده عدة سنين في أوروبا منادياً بحقوقها، شارحاً أوضاعها، مطالباً بزوال الحكم الاستبدادي، وظل محمد فريد يكافح في أوروبا حتى توفي في سنة ١٣٣٨ هـ (١٩١٩م)، وقد أنفق ساليه كله في سبيل قضيته.

وعندما أعلنت الحرب العالمية الأولى ١٣٣٣ هـ (١٩١٤م)، انتهزت انكلترا انضمام تركيا إلى ألمانيا، فأعلنت الأحكام العرفية، وأعلنت كذلك الحماية البريطانية على مصر، وخلعت الخديوي عباس الثاني وعينت مكانه الأمير حسين كامل - النجل الثاني للخديوي إسماعيل - الذي قبل العرش ولقب بالسلطان حسين كامل. وقد ذهل الشعب لإعلان الحماية، وقام بالقاء قبيلة على السلطان الجديد ولكنها لم تصبه، ثم منعت انكلترا الاجتماعات، وضيقت على الصحافة، وفرضت أسعار الحاجيات ارتفاعاً كبيراً، وعزلت مصر عن العرب، ونكلت بالأحرار وزجتهم في - السجون والمعتقلات، وجندت الآلاف من الشبان لخدمة الجيش الانكليزي المحارب وأجبرتهم على حفر الآبار، ومد أنابيب المياه، وتعبيد الطرق الحربية إلى غير ذلك من الأعمال التي أحس بوطأتها الشعب في مصر بكافة طبقاته فكان لابد من قيام الثورة.

ظنت بريطانيا أنها قضت على الحركة الوطنية في مصر، ولكنها انبعثت من جديد بمجرد انتهاء الحرب في مطلع عام ١٣٣٧ هـ (١١ تشرين الثاني ١٩١٨م)، وتوقيع الهدنة بين الأطراف المتحاربة، فدعا الوطنيون الأحرار إلى عقد اجتماع في ٦ صفر ١٣٣٧ هـ (١٣ تشرين الثاني ١٩١٨م)، وقرروا ضرورة الاتصال بالعالم الخارجي، والمطالبة بالتخلص من الحماية البريطانية، والإصرار على الاستقلال والحرية، كما قرر المؤتمر أن يختار الشعب ممثلين عنه للسفر إلى باريس لعرض قضية بلادهم على مؤتمر الصلح الذي سيعقد في (كانون الثاني ١٩١٩م). فاختاروا قيادة شعبية - حسب ظنهم - كان في طبيعتها: سعد زغلول، وعلى شعراوي، وعبدالعزیز فهمی. وقابل الوفد المعتمد البريطاني وطلبوا إليه السماح لهم بالسفر إلى باريس، ولكن الحكومة البريطانية رفضت ذلك ومنعتهم من السفر. فقوبل هذا الرد بالاستنكار من كافة الشعب. وأبرق سعد زغلول محتجاً

إلى الرئيس الأمريكي «ولسن» في ١٣٣٧ هـ (١٤ كانون أول ١٩١٨ م) الذي نادى بحق الشعوب في تقرير المصير، واحتج على منع الانكليز الوفد من السفر، وطالب بإلغاء الحماية البريطانية على مصر، فلم يتلق جواباً. وقد كان سعد زغلول أيام «كرومر» وزيراً للحقانية، ثم غداً عام ١٣٣٢ هـ وزيراً للمعارف والحقانية معاً، ونائباً عن القاهرة، وترقى في المناصب وشغل عدداً منها في ظل الاحتلال.

وازدادت الحماسة الوطنية والوعى الشعبى. وعقدت اجتماعات بين الشعب وقادته، وجمعت عرائض توكيل وقعها آلاف من المواطنين وكانت تلح على ضرورة سفر الوفد لإسماع صوت مصر في حق تقرير مصيرها في مؤتمر الصلح. ولكن بريطانيا لم تستجب لرغبات الشعب، بل عملت على كبح جماحه والقضاء على حركته الوطنية في مهدها، فاعتقلت أربعة من زعماء البلاد، هم سعد زغلول، وإسماعيل صدقى، ومحمد محمود، وحمد الباسل وفتنهم إلى جزيرة «مالطه»، لكن هذا الإجراء أسفر عن غضبة شعبية أدت إلى ثورة عارمة شعارها الاستقلال التام، وفي الوقت الذي كانت تعمل بريطانيا فيه ضد الحركة الوطنية كانت تبرز أعضاء الوفد بعملها هذا فيزداد مركزهم بين الشعب.

وكانت هذه الثورة، ثورة ١٣٣٨ هـ (١٩١٩ م) أول ثورة شعبية في البلاد العربية على الاستعمار، كما كانت بداية لثورات متتالية في الشام، والعراق، على الفرنسيين والانكليز. وقد شارك الشعب في مصر بكافة فئاته في الثورة، فقد اتخذت الثورة طابعاً عنيفاً ومسلحاً، فثارت المدن والقرى وانتزع الثوار قضبان السكك الحديدية، وأعمدة البرق والهاتف، وتوقفت حركة المواصلات، وانعزلت مدينة القاهرة عن غيرها من مدن القطر، ونجحت الثورة في الأرياف كما نجحت في القاهرة، وشكل الثوار شرطة مدنية وطنية لحفظ النظام والأمن في البلاد، كما شكلوا لجاناً وطنية تقوم بتنظيم المقاومة والاتصال بالشعب، وتقديم الخدمات للمحتاجين.

وإزاء ذلك، اضطرت بريطانيا إلى الإذعان لإرادة الشعب والرضوخ لمطالبه، فقررت الإفراج عن المعتقلين السياسيين المنفيين، وسمحت بسفر الوفد إلى باريس. ولكن خابت آمال الوفد عندما أعلن الرئيس الأمريكي «ولسن» اعتراف الولايات المتحدة بالحماية البريطانية على مصر. فاعتمد المصريون على أنفسهم،

واستمروا في كفاحهم، وعادت الثورة إلى ما كانت عليه، وعاد معها الاضطهاد، وتعرضت المدن والقرى للبطش وحكمت المحاكم العسكرية على المئات بالسجن والإعدام. وعمدت بريطانيا إلى سياسة المماثلة والتهدئة السياسية، فبعثت لجنة برئاسة «ملنر» وزير المستعمرات لتدرس مطالب الشعب المصري وتقتراح نظاماً جديداً، فقاطعها المصريون جميعاً، وقامت المظاهرات احتجاجاً على قدميها، وتأكيدياً للانكليز بأن المصريين لا يقبلون بغير الاستقلال التام، وأنهم يرفضون كل مفاوضة على أساس الحماية البريطانية. ومع ذلك أعلنت اللجنة مشروع «ملنر» الذي أكد على إقرار حقوق جديدة لانجلترا في مصر، وتضمن تنظيمياً للحماية بدلاً من أن يرفعها.

رفض سعد زغلول وجماعته المشروع، ولكن انكلترا استطاعت أن تكسب مؤيدين للمشروع منهم عدلى يكن باشا رئيس الوزراء. وقد أدى مشروع «ملنر» إلى انقسام بين الوطنيين في مصر، ثم جرت مفاوضات بين لورد «كرزون» وزير خارجية بريطانيا وعلى باشا رئيس الوزراء، ولكن هذه المفاوضات منيت بالفشل، واستقال عدلى باشا على أثر ذلك. ونفى سعد زغلول ومعه خمسة من زملائه، هم: فتح الله بركات، وعاطف بركات، ومصطفى النحاس، ومكرم عبيد، وسينوت حنا، إلى عدن ثم إلى جزيرة سيشل. وبعد مدة نقل سعد زغلول وحده من منفاه في سيشل إلى جبل طارق. وأدى ذلك كله إلى استمرار الاضطرابات السياسية، وأدت هذه الاضطرابات إلى مفاوضات بين اللورد اللبني وعبد الخالق ثروت باشا. وفي منتصف عام ١٣٤٠هـ (٢٨ شباط/فبراير ١٩٢٢م) أعلنت بريطانيا إلغاء الحماية على مصر واستقلال مصر وتهيئة البلاد للحكم الدستوري بعد أن أن أدخلت بعض أعوانها من النصارى في الحركة الوطنية مثل مكرم عبيد، وسينوت حنا وغيرهما. ولكن بريطانيا علقت هذا الاستقلال بتحفظات أربع هي: تأمين مواصلات الإمبراطورية في مصر، والدفاع عن مصر ضد أى هجوم أجنبي، وحماية الأقليات والمصالح الأجنبية، وقضية السودان (بقاء الحكم ثنائياً). فلم تقبل الثورة بهذا التصريح، واحتجت على التحفظات الأربعة. ولكن الحكومة المصرية أخذت في تنفيذه، وألفت وزارة برئاسة عبد الخالق ثروت باشا، وتألقت لجنة مكونة من ثلاثين من كبار رجال القانون المصريين برئاسة حسين

رشدى باشا لوضع دستور البلاد، كما أعلن السلطان فؤاد ملكاً على مصر وبذلك تحولت السلطنة الى ملكية في عام ١٣٤٠ هـ (١٥ آذار - مارس ١٩٢٢ م). وأبلغ ذلك إلى جميع الدول، وحصلت مصر من الدول على اعترافها بالوضع الجديد. غير أن الشعب في مصر رفض ذلك الاستقلال المزيف واستمر في جهاده للتخلص من تلك التحفظات التي كانت تعطل الاستقلال الفعلي للبلاد. ومع ذلك أفرج عن زعماء الشعب وسمح لهم بالمشاركة في الانتخابات.

### استقلال مصر وإعلان الملكية :

وعلى العموم، فقد أعلن الدستور المصرى في ١٣٤١ هـ (١٩ نيسان/أبريل ١٩٢٣ م) وعدل بعد عام وصدر قانون الانتخابات، وكان الدستور يعلن أن الأمة مصدر السلطات، ويعطى كل مصرى بلغ الواحدة والعشرين حق الانتخاب، وجرت الانتخابات النيابية وفاز الوفد المصرى بأغلبية مطلقة، فاجتمع أول مجلس تأسيسى في ١٣٤٢ هـ (١٥ آذار - مارس ١٩٢٤ م) وأصبح سعد زغلول زعيم الثورة رئيساً للحكومة. وكان هذا الدستور يكفل الحريات العامة للمصريين، وينص على مسؤولية الوزارة أمام المجلس النيابي. وعلى الرغم من ذلك، لم تستقر الحال، فقد أدى السخط الشعبى إلى وقوع اغتيلات كان أهمه قتل «السيرلى ستاك» قائد عام الجيش المصرى، وحاكم السودان في ١٣٤٣ هـ (١٨ تشرين الثاني - نوفمبر ١٩٢٤ م)، وقد أدى ذلك إلى فرض إجراءات انتقامية من جانب بريطانيا منها: سحب الجيش المصرى من السودان، ودفع دية مليون جنيه، فرفض سعد زغلول هذه المطالب، واستقال من منصبه. كما تعطل الدستور. ولكن سعد زغلول وافته المنية في عام ١٢٣٤ هـ (١٩٢٧ م)، وخلفه في رئاسة الوفد مصطفى النحاس، وشكل وزارته الائتلافية الأولى، ولكن الانكليز والقصر أقاموا أمامها العراقيل، وأقال الملك الوزارة وعطل اجتماع المجلس النيابى شهراً ثم لبثت الحكومة التي شكلت برئاسة محمد محمود باشا أن استصدرت قانوناً من المجلس النيابى بتعطيله والدستور لمدة ثلاثة أعوام قابلة للتجديد، فكان هذا عدواناً خطيراً على الحياة النيابية، فقامت مفاوضات بين رئيس الوزارة «محمد محمود»، و«هنريسون» وزير خارجية الحكومة العمالية في بريطانيا أدت إلى وضع مشروع اتفاق بين مصر وبريطانيا.

جوبه هذا المشروع بمعارضة في مصر، فاضطر محمد محمود الى الاستقالة في عام ١٣٤٨هـ (تشرين أول - أكتوبر ١٩٢٩م)، وشكلت وزارة حيادية برئاسة «عدلى يكن» جعلت مهمتها إعادة الحياة الدستورية وإجراء الانتخابات في موعدها المقرر. وأسفرت الانتخابات عن فوز الوفد، وألف النحاس وزارته الثانية في عام ١٣٤٨هـ (كانون الثاني - يناير ١٩٣٠م)، وقام بمفاوضة وزير الخارجية هندرسون، ولكن الطرفين فشلا في الاتفاق بسبب اختلافهما على مسألة السودان، ثم ما لبث القصر الملكي أن أقام العراقيين في وجه حكومة النحاس، فاستقال النحاس، وخلفه اسماعيل صدقى الذي شكل حكومة جديدة.

أقام اسماعيل صدقى حكومة استبدادية عصفت بالمجلس النيابى والدستور، ووضع دستوراً جديداً ألغى فيه الكثير من حقوق الشعب ثم أجرى انتخابات ظفر فيها بالأغلبية لحزبه المعروف بحزب الشعب. ولم يكن في المجلس النيابى من المعارضين سوى أربعة عشر عضواً من الوفديين، والدستوريين، وظل صدقى يحكم استبدادياً لمدة ثلاث سنوات قامت خلالها اضطرابات كثيرة بين الوفد وبين الحكومة.

إن وزارة صدقى كانت مستبدة بالشعب ضعيفة أمام القصر، الأمر الذي أتاح للقصر التدخل في تفصيلات الحكم لمصلحته. وقد اضطر اسماعيل صدقى تحت ضغط القصر وتدخله إلى الاستقالة عام ١٣٥٢هـ (١٩٣٢م)، وهنا شكل عبدالفتاح يحيى وكيل حزب الشعب وزارة جديدة كانت امتداداً لوزارة اسماعيل صدقى مع فارق بسيط هو أن عبدالفتاح يحيى كان أقل من اسماعيل صدقى جرأة وأضعف شخصية.

ومن الملاحظ أن الذين كانوا بالأمس زعماء الحركة الوطنية أصبحوا اليوم رجال القصر أو مساييرين للانكليز، وإن كانت هناك معارضة ظاهرية، الأمر الذي يضع إشارات استفهام على السابق.

### معاهدة ١٩٣٦م (١٢٥٥ هـ)

بدأ الإنكليز يتنبهون إلى سيطرة القصر وفرض سلطانه المباشر على الحكومة، فعملوا على إعادة التوازن بين الحكومة والقصر، تحقيقاً لسلطانهم وسياستهم

القائمة على إضعاف الطرفين حتى يظلا بحاجة اليهم. وشكلت بعد ذلك وزارة محمد توفيق نسيم الحياضية في أواخر عام ١٣٥٣ هـ (١٩٣٤م)، واضطرت الحكومة إلى الاستقالة إزاء الصعوبات. ثم شكلت وزارة حيادية أخرى برئاسة على ماهر، وقامت اضطرابات قوية في البلاد كان أبطالها طلاب الجامعات والمدارس الذين ضغطوا على الأحزاب لتشكيل جبهة وطنية، وتم الاتفاق على هذه الجبهة التي ضمت كل الأحزاب: (حزب الوفد، الحزب الوطني، حزب الأحرار الدستوريين، حزب السعديين، حزب الإخوان المسلمين، الحزب الاشتراكي، الحزب الشيوعي). وشكل وفد لمفاوضة الانكليز برئاسة مصطفى النحاس باشا مثلت فيه جميع الأحزاب ماعدا الحزب الوطني الذي لم يكن يعترف بالاحتلال البريطاني. بعد ذلك قامت مفاوضات بين مصر وانكلترا انتهت بتوقيع معاهدة ١٣٥٥ هـ (١٩٣٦م) وأهم بنودها: استقلال مصر استقلالاً تاماً، وإنهاء الاحتلال العسكري على أن تحتفظ بريطانيا بعشرة آلاف جندي في منطقة القناة، إلغاء الامتيازات الأجنبية والمحاكم المختلطة، وتأييد مصر في دخول عصبة الأمم، عودة الجيش المصرى إلى السودان، وبقاء الحكم ثنائياً فيها، حق بريطانيا في استخدام أرض مصر ومواصلاتها في حالة الحرب، واعتراف بريطانيا بسيادة مصر، وتحالف الدولتين ضد أى اعتداء أجنبى، ومدة المعاهدة عشرون سنة. وقد صودق على المعاهدة من قبل المجلس النيابى المصرى ومجلس العموم الانكليزي. وبدى بتنفيذ مايتعلق بالامتيازات الأجنبية، فدعت مصر لعقد مؤتمر دولى في سويسرا تنازلت فيه الدول صاحبة العلاقة عن امتيازاتها في مصر ١٣٥٦ هـ (١٩٣٧م) ودخلت مصر في العام نفسه عصبة الأمم.

أدت هذه المعاهدة إلى انقسام الوفد على نفسه، وخرج على النحاس بعض كبار أعوانه فأدى ذلك إلى إضعاف حزب الوفد الكبير. وقد انتقد المعارضون المعاهدة لأنها نصت على إنهاء الاحتلال، ولكنها سمحت ببقاء قوات انكليزية في القناة، كما أنها (المعاهدة) جعلت مصر قاعدة للجيش الانكليزية، هذا فضلاً عن التزام مصر بإنشاء طرق حربية وصيانتها. وتوفير كافة التسهيلات للقوات الانكليزية في حالة الحرب. فكان المعاهدة تحالف دائم، وتبعية دائمة، واحتلال أبدي. ونتيجة لذلك حدثت خلافات بين وزارة الوفد، فأقالها الملك فاروق

بصورة غير مشرفة في ١٣٥٧ هـ (٣٠ كانون أول ١٩٣٨ م) وتعاقت على الحكم بعد تلك الحادثة حكومة متعددة.

وإثر قيام الحرب العالمية الثانية ١٣٥٨ هـ (١٩٣٩ م)، أعلنت الأحكام العرفية في البلاد، وأخذت أزمات التموين، والأويثة، والضائقة المالية تستحكم في البلاد، بينما كان الألمان والإيطاليون يهددون الوجود الانكليزي من جهة ليبيا، بل يزحفون ويصلون إلى العلمين غرب الإسكندرية، ويضربون هذه المدينة مع القاهرة بالقنابل. وإزاء هذا الوضع الحرج، أراد الانكليز التقرب من الشعب المصري، بعد أن وجدوا الحكومات المصرية لاتمثل الأكثرية، إضافة إلى ميل بعض المسيطرين على الحكم إلى جانب المحور، فطالب الانكليز بوزارة وفدية كي يضمن بقاءها إلى جانبهم، وضغطوا على القصر بتكليف مصطفى النحاس باشا، واستخدمت القوة العسكرية لإجبار الملك الذي رفض في بادئ الأمر دعوة النحاس ثم رضخ للأمر وشكلت وزارة وفدية برئاسة مصطفى النحاس في ١٣٦١ هـ (٤ شباط ١٩٤٢ م). واستفاد الانكليز من المعاهدة ١٣٥٥ هـ (١٩٣٦ م) فوائدها كثيرة يسرت لهم مساعدة مصر المادية لإحراز النصر على الألمان. وخلال حكم النحاس أنشئت الجامعة العربية الذي كان له اليد الطولى في إنشائها. وكانت بريطانيا من ورائه تدعمه بهدف كسب الشعور العربي نحوها، وهي في الحقيقة تؤيد الوفد وتدعمه، وتعارضه ظاهراً منذ برز سعد زغلول.

ومن جهة أخرى، انتهزت المعارضة في مصر فرصة اجتماع أقطاب الحلفاء في القاهرة عام ١٣٦٢ هـ (تشرين الثاني - نوفمبر ١٩٤٣ م) فقدمت إليهم مذكرة تطالب بإعلان استقلال البلاد أسوة بما جرى في الشام، والاعتراف بالروابط التي توحد مصر والسودان. ولكن هذه المذكرة بقيت دون جواب.

ومما يجدر ذكره أن أبرز ما يميز الحياة السياسية في مصر تعدد الأحزاب وتطاحنها وانهاكها بالصراع على مناصب الحكم، فترتب على ذلك تفتيت جهود الشعب، وعدم توحيد قواها لاتخاذ موقف موحد من القضية الوطنية، إضافة إلى فساد القصر وتدخله في كل صغيرة وكبيرة مما أدى إلى عدم استقرار الإدارة الحكومية. هذا فضلاً عن سيطرة الإقطاعيين وكبار رجال المال على الحياة السياسية.

وقبيل انتهاء الحرب العالمية الثانية بمدة وجيزة اسغنت بريطانيا عن وزارة الوفد عام ١٣٦٣ هـ (١٩٤٤م)، وبدأت الحكومة المصرية الجديدة بتخفيف القيود التي فرضتها الحرب، فقد رفعت الأحكام العرفية، وتظاهرت بتبنى مطالب الشعب في الاستقلال والجلء. فاستؤنفت المفاوضات لإعادة النظر في معاهدة عام ١٣٥٥ هـ (١٩٣٦م). وبعد أن تأسست هيئة الأمم المتحدة، وأصبحت مصر عضواً فيها وعلى قدم المساواة مع بريطانيا - اسماً - بدأت المفاوضات غير أنها تعثرت كثيراً بسبب رغبة بريطانيا في الاحتفاظ بالسيطرة على مصر والسودان، ولاسيما أنها قد خرجت منتصرة من الحرب، وأدركت أن القصر الملكي لم يكن جاداً في إنهاء ارتباطه مع بريطانيا. لكن المظاهرات الشعبية قامت في الإسكندرية والقاهرة بعنف ضد الانكليز، وانفجرت المشاعر بعد طول كبت في زمن الحرب فقتل عدد من الطلبة وأصيب الكثيرون بجراح فكان لتلك الأحداث أثرها على الموقف البريطاني، وتوصل الطرفان إلى الاتفاق على مشروع «صدقى - بيفن» سنة ١٣٦٥ هـ (١٩٤٦م).

قوبل هذا المشروع بالسخط والاستنكار لأنه يربط مصر بعجلة بريطانيا بدسورة دائمة، فهو يدعو إلى الدفاع المشترك بين البلدين، ويكسب بريطانيا نوعاً من الوصاية على مصر. فلم توافق الحكومة المصرية على هذه المعاهدة «مشروع المعاهدة» لأنها لا تحقق أمانى الشعب في الاستقلال والجلء. فعرضت الحكومة المصرية القضية على مجلس الأمن عام ١٣٦٦ هـ (١٩٤٧م) غير أن هيئة الأمم المتحدة الخاضعة لنفوذ الدول الاستعمارية الكبرى لم تستطع إنصاف مصر.

وظهر في الأفق تباشير فجر جديد ينذر بتغير الأوضاع السياسية في مصر، فقد تعاقبت بعد ذلك الوزارات على الحكم، واضطرب الحكم في الداخل بسبب تدخل القصر في الحكم ويسبب مفاسده وعدوانه على مصالح الشعب، إضافة إلى حرب فلسطين ١٣٦٧ هـ (١٩٤٨م)، وهزيمة الجيش المصرى فيها، والتي كشفت عنها مساوئ القيادة السياسية والعسكرية، وتجارها بالأسلحة الفاسدة، وازدياد النقمة لدى أوساط الشعب كافة بسبب سوء الحالة الاقتصادية والسياسية، وإلغاء حكومة الوفد لمعاهدة ١٣٥٥ هـ (١٩٣٦م) وإلغاء اتفاقية السودان عام ١٣١٧ هـ (١٨٩٩م) وذلك عام ١٣٧١ هـ (١٩٥١م)، ونتيجة لذلك هب الشعب

المصرى لمحاربة القوات الانكليزية في القناة. هذا فضلاً عن حريق القاهرة ١٣٧٢ هـ (١٩٥٢م)، وتغير الوزارات السريع في منتصف عام ١٣٧٢ هـ (١٩٥٢م). كل ذلك أدى إلى قيام ثورة ذي القعدة ١٣٧١ هـ (٢٣ تموز - يوليو ١٩٥٢).

إذ أن الولايات المتحدة أرادت بعد الحرب العالمية الثانية أن تحمل محل إنكلترا وفرنسا في مناطق نفوذهما، من أجل إمكانية السيطرة على المعسكر الغربى، وجعله كتلة واحدة أمام المعسكر الشرقى. أو أن تكون زعمية المعسكر الغربى مثل روسيا زعيمة المعسكر الشرقى، وتمكنت من ذلك في بعض المناطق، ولم تتمكن في مناطق أخرى إلا نتيجة انقلابات.

### ثورة ٢٣ تموز - يوليو ١٩٥٢م:

نفذ الجيش المصرى ثورته في فجر يوم ٥ ذى القعدة ١٣٧١ هـ (٢٣ يوليو - تموز ١٩٥٢م) وأرغم الملك فاروق على التنازل عن العرش لابنه الصغير أحمد فؤاد، وعلى مغادرة البلاد في ٢٦ تموز، وأقيم للملك الطفل مجلس وصاية.

أعلن مجلس قيادة الثورة برئاسة اللواء محمد نجيب إلغاء الملكية وإعلان النظام الجمهورى ١٣٧٣ هـ (١٩٥٣م)، وحل الاحزاب السياسية، وإلغاء الدستور الملكى (١٩٢٣م) ووضع دستور جديد للبلاد. وقد تولى جمال عبدالناصر الحكم في البلاد إثر اسقالة محمد نجيب في ١٤ تشرين - نوفمبر الثانى ١٩٥٤م، واختير جمال رئيساً للجمهورية إثر استفتاء شعبى جرى عام ١٩٥٦م.

وقد أعلنت الثورة المصرية عن أهدافها: القضاء على الاستعمار، والقضاء على الإقطاع، والاحتكار وسيطرة رأس المال، وتحقيق العدالة الاجتماعية، وإقامة جيش وطنى قوى، وإقامة حياة ديمقراطية سليمة، ورفع مستوى المعيشة، وزيادة الإنتاج.

وقد عملت الثورة على تحقيق اهدافها، فقامت بتحقيق الجلاء عن مصر وذلك بتوقيع اتفاقية (١٩٥٤م) مع بريطانيا مع العلم أن اتفاقية عام ١٩٣٦م كانت مدتها عشرين سنة وتنتهى بعام ١٩٥٥م وانتقدت المعاهدة الجديدة التي عدت بمثابة تمديد وتجديد لمعاهدة ١٩٣٦م التي تنتهى بعد عام، إذ جعلت المعاهدة

الجديدة الحق لبريطانيا في العودة إلى مصر، واستخدام القناة فيما إذا حدث اعتداء على تركيا وكان متوقفاً ذلك، وتم بموجبها جلاء الانجليز عن مصر ١٩٥٦م، وتوقيع اتفاقية السودان ١٩٥٣م.

وكانت الحكومة المصرية تأمل في انضمام السودان لها، إذ كان إسمايل الأزهرى رئيس الحكومة السودانية يعمل لذلك، لكن سقطت الحكومة وشكلت الحكومة الجديدة عبدالله خليل، وجرى الاستفتاء فرفض السودانيون الانضمام إلى مصر. وفضلوا الاستقلال وتم في مطلع عام ١٩٥٦م.

هذا النقد سبب الخلاف بين الحكومة المصرية والحركة الإسلامية. ثم أمتت القناة وحدث الاعتداء على مصر عام ١٩٥٦ من قبل بريطانيا وفرنسا واسرائيل. وانتهى موضوع القناة لصالح مصر.

وقامت الثورة بوضع دستور للبلاد انتخب على أساسه جمال عبدالناصر رئيساً للجمهورية (١٩٥٦). كما عملت الثورة على تحقيق الإصلاح الزراعي بالغاء الملكيات الكبيرة، وتوزيعها على الفلاحين، وقامت كذلك بتقوية الجيش المصري وتسليحه من الدول الشرقية، وإقامة المصانع الحربية، وتأميم قناة السويس ١٩٥٦م ونجم عن ذلك العدوان الثلاثي الذي هزم بفضل صمود الشعب في مصر وتأييد الرأي العام له. وحققت الثورة قيام الوحدة بين مصر وسوريا عام ١٩٥٨م والتي دامت ٤٤ شهراً، إلا أنها تجربة رائدة وهامة وقوبل الانفصال بالاستياء العام من الشعب العربي. وأنجزت الثورة كذلك مشروع السد العالي، ودخلت معركة التصنيع فأقامت عدداً من المصانع التي تؤمن الكثير من حاجاتها، كما حققت تقدماً كبيراً في ميدان التعليم والصحة وانتشار العمران ورفع مستوى الشعب. ودخلت مصر المعركة الثالثة مع العدو الإسرائيلي عام ١٩٦٧م وخسرت شبه جزيرة سيناء وتعطلت الملاحة في قناة السويس.

وانتهجت الثورة عدداً من المبادئ في سياستها الخارجية، ومنها: تأييد القوى الثورة والتقدمية في البلاد العربية ومساعدتها مادياً وأدبياً، وأصبحت نتيجة ذلك البلاد العربية مفرقة بين مدع لليمين وآخر لليسار، وتقدمية ورجعية، وثورية، واتباع سياسة الحياد الإيجابي، وعدم الانحياز، والتعاون مع دول الكتلة الشرقية

ضد الدول الاستعمارية الغربية، ولم تترك الحكومة فرصة إلا وضربت الحركة الإسلامية، وتعاونت مع أعداء الإسلام في الداخل والخارج.

وبعد وفاة الرئيس عبدالناصر في جمادى الآخرة ١٣٩٠ هـ (٢٨ أيلول - سبتمبر ١٩٧٠م) انتخب «محمد أنور السادات» والذي عمل على متابعة المعركة السياسية لتحقيق الجلاء الإسرائيلي عن الأراضي العربية المحتلة في حرب حزيران - يونيو ١٩٦٧م، ومتابعة خطوات الاتحاد مع البلاد العربية، وقد نجح في هذه الخطوة بتوقيع بيان «بنغازي» في ١٧ نيسان - أبريل ١٩٧١م بإقامة اتحاد الجمهوريات العربية المتحدة بين كل من: مصر وسوريا وليبيا، ولكنه كان اتحاداً شكلياً فقط.

وقد خطط الرئيس السادات لخوض حرب مع العدو، فكانت حرب رمضان ١٣٩٣ هـ (تشرين الأول - أكتوبر ١٩٧٣م) ونجحت القوات العربية المصرية في عبور قناة السويس واقتحام خط (بارليف) وتحرير جزء من الأراضي العربية في سيناء، كما نجحت سورية في المعركة، ثم طلبت سورية ومصر وقف إطلاق النار لما منيتا به من هزيمة الجولان والقناة. وقد وقف العرب جميعاً صفاً واحداً فشاركوا بأموالهم ورجالهم، كما استخدموا سلاح النفط لأول مرة مما كان له تأثير كبير على الكثير من دول العالم التي أخذت تعدل من مواقفها إلى جانب الحق العربي.

ونتج عن هذه الحرب توسط الولايات المتحدة للقيام بدور الوسيط لتسوية النزاع في الشرق الأوسط، فقام «كسينجر» برحلته خلال عامي ١٩٧٤، ١٩٧٥، تمكن خلالها من فك الارتباط بين القوات المتحاربة على الجبهتين المصرية والسورية تمهيداً لعقد مؤتمر جنيف الذي يضم جميع الأطراف لإيجاد تسوية شاملة للقضية بعد انسحاب إسرائيل من الأراضي التي احتلتها. غير أن ظروفًا جديدة طرأت على الساحة العربية أثر زيارة الرئيس المصري إلى دولة اليهود في ١٩٧٧م مروراً باللقاءات بين الجانبين (١٩٧٨م) وانتهاء بتوقيع معاهدة «كامب دافيد» في واشنطن ١٩٧٩م، وتطبيع العلاقات بين إسرائيل ومصر وتبادل التمثيل السياسي في شباط عام ١٩٨٠م، وعلى الرغم من اعتراض الشعب العربي على هذه الخطوات بما فيهم الشعب في مصر الذي لازال يعبر في كل مناسبة عن معارضته لمرحة تطبيع العلاقات، ثم اغتيال الرئيس محمد أنور السادات، وانتخب بعده «محمد حسني مبارك» بيتابع المسيرة.